

CD/PV.955
13 May 2004

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد بابلو ماسيدو (المكسيك)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٥ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل الشروع في عملنا اليوم، أود باسم كافة أعضاء المؤتمر، أن أرحب بزميلنا الجديد، سعادة السيد مين سفير اليابان. وكنت قد حظيت بفرصة وشرف الحديث معه، وإني على يقين أنه سيكون خلفاً قديراً للسفيرة إينوغوشي. نرفع لكم سعادة السفير أحر عبارات الترحيب.

لدي متحدث واحد على قائمة المتحدثين للجلسة العامة لهذا اليوم - وهو ممثل إسرائيل الموقر، السفير يعكوف ليفي، ويسعدني أن أعطيه الكلمة.

السيد ليفي (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنتكم على انتخابكم رئيساً وأن أعرب لكم عن تقديرنا لحكمتكم في توجيه أعمالنا.

لقد شهدنا أخيراً عدداً من التطورات في مجال عدم انتشار الأسلحة. وقد تم الكشف عن شبكة من انتشار الأسلحة النووية، مما يضيف بُعداً جديداً على مجموعة التهديدات للسلام والأمن الدوليين. كما شهدنا انتهاكات أثار تساؤلات خطيرة بشأن قدرة الآليات التقليدية لمراقبة الأسلحة على كفاءة الامتثال.

وبات واضحاً اليوم أن مصدر التهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل ليس الدول وحدها بل مصدره كذلك جهات فاعلة غير الدول. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك أيضاً تهديداً متعاضداً من إمكانية قدرة الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الدول على الحصول على مواد حساسة لأسلحة الدمار الشامل، وتكنولوجياها ومعارفها.

وكأحد البلدان التي تواجه هذه التهديدات، تقدر إسرائيل الجهود المبذولة على الصعيد الدولي الرامية إلى تحديد خطوات عملية وفعلية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالخصوص التهديد المتعاضد المتمثل في استخدام الإرهابيين لتلك الأسلحة. وترحب إسرائيل بالخصوص بالقرار ١٥٤٠ المعني بأسلحة الدمار الشامل الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

ويُركّز هذا القرار مجدداً على المسؤولية الوطنية عن ضمان عدم وقوع مواد حساسة في الأيدي الخاطئة وعدم نقلها إليها. وعلاوة على ذلك، يُركّز القرار على لزوم التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل، والقذائف التسيارية وما يتصل بها من مواد.

وفي إطار تنفيذ هذه السياسة الثابتة، اعتمدت إسرائيل أخيراً تدابير تشريعية لمراقبة تصدير المواد والتكنولوجيات والمعارف التي يمكن أن تُستخدم في تطوير أسلحة الدمار الشامل.

واستسمحكم في تفصيل طبيعة هذه التدابير.

ففي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ اعتمد الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) أمراً جديداً لمراقبة الصادرات، سيبدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويُعزز الأمر الجديد مراقبة الحكومة لعمليات تحويل المكونات الكيميائية والبيولوجية والنووية ويدعم الممارسات القائمة في هذا المجال.

ويهدف الأمر الجديد، بوجه أدق، إلى حظر صادرات السلع والتكنولوجيات والخدمات المصممة لاستخدامها في برامج أسلحة الدمار الشامل، وإلى وضع نظام تراخيص لتصدير السلع والتكنولوجيات والخدمات المزدوجة الاستعمال.

ورغم أن إسرائيل ليست عضواً بعد في مختلف النظم، فإن الأمر يستند إلى قوائم نظم المزودين الدولية مثل قائمة المجموعة الأسترالية وقوائم المعيار النووي لمجموعة المزودين وازدواج الاستخدام. ويُترجم هذا التشريع الجديد سياسة إسرائيل في مجال مكافحة عدم الانتشار من خلال تنفيذ النظم الدولية السالفة الذكر.

ويتضمن التشريع الجديد، إضافة إلى ذلك، حكماً مفصلاً ومطوراً وشاملاً نسبياً، يحظر تصدير أي سلعة أو تكنولوجيا أو خدمة إذا كان الغرض منها تعزيز تطوير أسلحة الدمار الشامل أو صناعتها.

وترأس نظام التراخيص وزارة التجارة والصناعة والعمالة الإسرائيلية. واستناداً إلى الآلية القائمة، تُقدّم جميع الطلبات للحصول على تراخيص تصدير للموافقة عليها من قبل وزارة التجارة إلى وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع. ويمكن أن تُجرى مشاورات، عند اللزوم، مع الوكالات الحكومية الأخرى ذات الصلة، مثل وزارة الصحة ووزارة الزراعة.

ويمكن أن تُسلّم التراخيص إلى مصدر بصدد صفقة تصدير محددة أو سلعة أو تكنولوجيا أو خدمات معينة. وفضلاً عن ذلك، يمكن أيضاً أن يمنح الترخيص لمصدرين فيما يتصل بفتات معينة من السلع أو التكنولوجيات أو الخدمات، حسب وجهة المنتج.

وبموجب بعض الشروط، يمكن أن يُمنح الترخيص لفترة محددة. كما يمكن للسلطات إلغاؤه، عندما تُغفل أو تُنتهك شروطه على سبيل المثال.

وتتضمن جميع الحالات التي أُشرت إليها لتوي آلية يُعد المصدر بموجبها تقارير سنوية إلزامية ويقدمها إلى السلطات.

وبغية كفالة الامتثال للأمر، أُتخذ قرار يقضي باعتبار أي انتهاك لأي حكم من الأحكام الموضوعية للأمر الجديد، أو انتهاك لأي شرط من الشروط المتضمنة في تراخيص التصدير الصادرة بموجب الأمر الجديد، جريمة جنائية تترتب عليها عقوبة بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

ويستكمل هذا القانون التشريعات الإسرائيلية القائمة في مجال مراقبة تصدير القذائف وغيرها من المواد، وهي تشريعات تتسق مع نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وإضافة إلى ذلك، ما انفكت إسرائيل تُسهم بصفة بناءة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في منتديات أخرى لمنع انتشار القذائف التسيارية وما يتصل بها من تكنولوجيا. وفي مجال الأسلحة التقليدية، فإننا نولي أهمية كبرى للسعي العالمي، على صعد تشمل الأمم المتحدة، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستئصال شأفته. وتقوم سياسة إسرائيل في هذا المجال على المشاركة في الجهود الدولية والإسهام فيها لمعالجة التهديدات العالمية للسلم والأمن.

وإسرائيل بإصدار أمرها الجديد لمراقبة الصادرات، إلى جانب التدابير الأخرى التي أشرت إليها، تؤدي ما عليها من واجب تحسين وتعزيز مكافحة انتشار الأسلحة. وإضافة إلى ذلك، يترجم الأمر دعمنا القوي للجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونعتقد أن هذا التشريع الجديد يضع دولة إسرائيل على قدم المساواة مع البلدان التي تتزعم النضال ضد انتشار الأسلحة النووية والإرهاب الدولي. وستواصل إسرائيل دعم هذه الجهود في هذا المجال الحيوي وتشارك فيه.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل إسرائيل الموقر، السفير ليفي، على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

الآن انتهت قائمة المتكلمين لهذا اليوم، غير أنني أود أن أسأل عما إذا كان هناك أي وفد يود أخذ الكلمة الآن. لا أرى أحداً. بهذا نكون قد استنفدنا قائمة المتكلمين.

حضرات المندوبين والزلاء الأفاضل، تذكرون أنني اقترحت في ٢٥ آذار/مارس تخصيص سلسلة من الجلسات العامة غير الرسمية لبحث البنود التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر. وستخصص أول جلسة عامة غير رسمية من تلك الجلسات التي ستعقد مباشرة عقب هذا الجلسة العامة، لبحث البند ١ وهو "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة الآن، قبل أن نرفع الجلسة العامة؟ أعطي الكلمة لمندوب ميانمار الموقر.

السيد ثان (ميانمار) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على الطريقة الحكيمة التي تديرون بها أعمال مؤتمرنا. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل ودعمه لمساعيكم الرامية إلى المضي

قدما بأعمال المؤتمر. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للرئيسة المنتهية مدة رئاستها، السفيرة أمينة محمد من كينيا، والسفير راجماه حسين من ماليزيا لإسهامهما في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

تناولت الكلمة لتأييد مبادرتكم وقرار المؤتمر بالدعوة إلى عقد جلسات عامة غير رسمية منظمة تُخصص للنظر في بنود موضوعية من جدول أعماله. ويسعدنا إعراب الرئيسين التاليين للمؤتمر أيضاً، وهما منغوليا والمغرب، عن دعمهما لمبادرتكم والجدول الزمني المقترح للجلسات العامة غير الرسمية المنظمة. وبمكنا على هذا النحو أن نباشر الجلسات العامة غير الرسمية المنظمة بشأن البنود الموضوعية لجدول أعمال المؤتمر، في انتظار الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج العمل، في الوقت الذي نواصل فيه مشاورتنا بهدف تحقيق ذلك الاتفاق.

وتذكرون أنه منذ أكثر من ثلاث سنوات بقليل، وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، تقدمت بذلك الاقتراح، وهو الاستفادة إلى أبعد حدّ من الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح والدعوة إلى عقد جلسات عامة غير رسمية منظمة. ويمكن لتلك الجلسات أن تكون رسمية أو غير رسمية، تخصص لبحث بعض قضايا جدول أعمال المؤتمر.

وأنا سعيد بأن أرى أن هذا المقترح سينفذ الآن فعلاً. ذلك أن تلك الجلسات العامة غير الرسمية المنظمة والمشاورات بشأن برنامج العمل لا تتعارض مع بعضها البعض. بل تعزز إحداها الأخرى وتكملها. ولهذا الأسباب، فإن وفد بلدي يؤيد تأييداً كاملاً مبادرتكم وقرار المؤتمر بالدعوة إلى عقد جلسات عامة غير رسمية منظمة تخصص لبحث بنود جدول أعمال المؤتمر. كما نؤيد الجدول الزمني المقترح لتلك الجلسات.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر مندوب ميانمار الموقر بيانه والعبارات اللطيفة التي توجه بها إلى الرئاسة. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة قبل أن نرفع الجلسة؟ يبدو أنه لا يوجد أحد.

أود قبل رفع الجلسة، أن أدلي ببيان مقتضب يتعلق بمواصلة عملنا الرسمي. كما تعلمون جميعاً، فإن يوم الخميس القادم الموافق لـ ٢٠ من الشهر الحالي، وهو اليوم الذي يفترض فيه أن نعقد عادة الجلسة العامة غير الرسمية القادمة، هو يوم عطلة. وعندما يحدث ذلك، فإننا عموماً نعقد الجلسة العامة يوم الثلاثاء. غير أنه وبطلب من مجموعة من الوفود التي لها التزاماتها بحضور اجتماعات أخرى تعقد في جنيف يوم الثلاثاء، فإننا سنعقد الجلسة العامة يوم الاثنين القادم، ١٧ أيار/مايو، في الساعة العاشرة صباحاً. وعندما تنتهي الجلسة الرسمية يوم الاثنين، سنعقد جلسة عامة غير رسمية تتناول البند ٢ من جدول أعمالنا، "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". وإذا لم يكن هناك أي وفد يود أخذ الكلمة الآن - مندوب نيوزيلندا الموقر، وبلية مندوب المغرب الموقر.

السيد كوغلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، هذا مجرد سؤال يتعلق بإعادة برمجة موعد جلستنا العامة القادمة - أي المقترح الذي تفضلتم بتقديمه والقاضي بالاجتماع يوم الاثنين بدلاً من

يوم الثلاثاء. وأتساءل فقط عما إذا كانت هناك فرصة للمجموعات الإقليمية لكي تناقش إعادة البرمجة المقترحة لأنني أعتقد، كما سيرى ذلك عدد منا، أننا سنرافق وزراءنا للصحة يوم الاثنين صباحاً وقد تكون الصعوبات التي تواجهها وفود في الاجتماع يوم الثلاثاء تشترك فيها وفود أخرى يوم الاثنين. لذلك أتساءل عما إذا كان يمكنكم تخصيص بعض الوقت لإجراء مشاورات؟

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر مندوب نيوزيلندا الموقر بيانه. لم أتوقع حتى الآن، طوال كافة سنوات عملي في مؤتمر نزع السلاح، إلى أن أتعلم أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار، أياً كانت بساطته، دون إجراء مشاورات أولاً. أعطي الكلمة لمندوب المغرب الموقر.

السيد هيلالي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، لقد سبقني زميلنا من نيوزيلندا إلى قول ما كنت سأقوله. أود فقط أن أعرب عن رغبتنا في التشاور داخل مجموعتنا بخصوص إعادة برمجة اجتماعاتنا لتكون يوم الاثنين بدل يوم الخميس. والمسألة لا تتعلق فقط بوجود وزرائنا لحضور افتتاح دورة منظمة الصحة العالمية، لكن نعتقد أن المهم ليس في تغيير يوم اجتماع ليحل محله اجتماع آخر، بل الأهم هو أن نتأكد من وجود جميع السفراء تقريباً حتى نستفيد من هذا الاجتماع ونكفل إمكانية إسهام الجميع. ولا يجب أن يكون الهدف يوماً بدل يوم آخر بل تأمين إعطاء الفرصة إلى جميع الوفود لتكون حاضرة وتستغل جلساتها وتستفيد منها إلى أقصى الحدود. وآمل أن تكون لنا فرصة لمناقشة هذه الإمكانية داخل مجموعتنا.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر مندوب المغرب الموقر بيانه. ذلك هو فعلاً المشكل الذي اعترض سبيل العديد من الوفود لحضور اجتماع يوم الثلاثاء - بالنظر إلى انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية في جنيف ووجود عدد من وزراء الصحة في المدينة. وسأجري مشاورات، مهتدياً بنصائحكم طبعاً، لإيجاد تاريخ ملائم لعقد جلستنا العامة خلال الأسبوع القادم.

بهذا أرفع الجلسة، وسنجتمع من جديد بعد خمس دقائق في إطار جلسة عامة غير رسمية للنظر في البند ١ من جدول أعمالنا، وهو "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠
